

## CHECK AGAINST DELIVERY

### تحقق ضد التسليم

بيان السيدة نجيبية النجار أمام مجلس الأمن الدولي

يونيو 2021 15

السيد الرئيس ، أصحاب السعادة ،

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذا العرض أمام هذا المجلس الكريم عن الوضع في اليمن. أقدم إحاطتي اليوم نيابة عن مركز SOS لتنمية قدرات الشباب والذي يعمل في مجال الحوكمة وبناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

أنا واحدة من ملايين النساء اليمنيات اللواتي يعانين من ويلات هذه الحرب. في أواخر شهر مارس 2015 امتد الصراع إلى عدن، وتساقطت علينا قذائف الهاون والصواريخ مما اضطرنا أنا وعائلتي للهرب خوفاً إلى محافظة تعز ولكنها لم تختلف كثيراً عن عدن، فمع كل غروب للشمس كنت أسمع صوت الدبابات وهي تمر من أمام الحي الذي اسكن فيه لتصعد إلى أعلى التلة وتهم بضرب القذائف باتجاه مدينة تعز، فنحن مرة أخرى هرباً من قذائف المدفعية إلى صنعاء ظناً منا اننا سنكون بأمان انا واسرتي ولكن للأسف لاحقنا قصف الطائرات. لا أستطيع أن أصف لكم الرعب الذي يلازمني والعديد من اليمنيين مثلي، الذين تحملوا معاناة لا توصف على مدى ما يقرب سبع سنوات من الحرب.

السيد الرئيس ، أصحاب السعادة ،

يواجه اليمن اليوم أزمات كثيرة. ومع تصاعد القتال على الجبهات والتحديات التي تواجه التوصل إلى اتفاق للتهدئة، يتلاشى أمل تحقيق استقرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في المستقبل القريب.

الأزمة الاقتصادية:

كانت اليمن أفقر دولة في المنطقة حتى قبل تصاعد الصراع، الذي أدى إلى خسارة 90 مليار دولار من الناتج الاقتصادي. جعلت الإنتكاسة الحادة للاقتصاد وتدهور العملة منذ اندلاع الحرب ، إلى جانب التأثير المقلق لـ COVID-19 حياة الملايين من اليمنيين أكثر مرارة في الوقت الذي يواجهون فيه نقصاً حاداً في الوقود وارتفاع مخيف في أسعار الحاجيات الأساسية للحياة وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية ، مثل الكهرباء والمياه أو الرعاية الصحية خاصة النساء ، اللواتي تضررن كثيراً. للبقاء على قيد الحياة، فإن العديد من النساء يلجئن لتخفيض مقدار ما يأكلن ليضمن ما يكفي من الطعام لأطفالهن ، يقللن عدد الوجبات في اليوم، أو يضطررن إلى استعارة الطعام من الأصدقاء أو الأقارب. أصبح من الطبيعي في اليمن أن تغرق العائلات في الديون لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتتعرض النساء لضغوط متزايدة في الوقت الذي يرتفع فيه عدد الأسر التي تعيلها نساء.

السيد الرئيس ، أصحاب السعادة ،

ريادة المرأة اليمنية في الإغاثة الإنسانية وبناء السلام

تقترب قوّة تحملنا لهذا الوضع من نقطة الانهيار. يشكل هذا الصراع ضغطاً هائلاً على النسيج الاجتماعي في مجتمعنا. ترتفع حدة التوترات منذ نشوب نزاعات محلية عنيفة، أما العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) في ازدياد ، وغالباً ما يتم الإبلاغ عنه بسبب خوف الناجين من التعرض للقتل أو الاحتجاز أو مزيداً من العنف ، فضلاً عن الوصم المجتمعي وضعف دور الأمن و سيادة القانون.

على الرغم من صعوبة الوضع ، فإن النساء يشكلن الغالبية العظمى - ثمانين بالمائة من العاملين في مقدمة صفوف الاستجابة الإنسانية، فلقد عملت النساء اليمنيات على تقديم مساعدات إنسانية منقذة للحياة، حتى عندما كان المجتمع الدولي غير قادر على الوصول إلى المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إليها. اما عندما كانت المدن تحت الحصار أو تصبح الطرقات غير آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية ، تدخلت المرأة اليمنية للتفاوض على وقف إطلاق النار على المستوى المحلي ونجحت في دعوة الأطراف المتحاربة لفتح ممرات إنسانية.

في مجال عملي ، أقوم بدعم الجهود الملهمة للشابات والشباب للتوسط وحل النزاعات وبناء السلام. بينما يحتدم الصراع على المستوى الوطني - مع تهميش النساء والشباب إلى حد كبير من قبل أطراف النزاع والأمم المتحدة - نقوم بقيادة أجنحة السلام في مجتمعاتنا حيث لعبت النساء دوراً مهماً في معالجة التوترات القبلية والصراعات المجتمعية لأنهن يعرفن مجتمعاتهن المحلية - فهن على يقين باحتياجاتهم وكذلك الفهم الواسع للعوامل التي تساهم في خلق التوتر والخلاف.

تقوم النساء بكل هذا متحديات الصعاب، رغم تحديات معايير النوع الإجتماعية، وبدعم وموارد محدودة للغاية من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. على نحو متزايد في العام الماضي، تواجه النساء في الشمال عقبة إضافية في جهودهن - حيث تفرض السلطات سياسة المحرم، ملزمة النساء باصطحاب ذكر من الأقارب عند السفر.

على الرغم من الدور الحاسم الذي لعبته المرأة اليمنية في العمل الإنساني وبناء السلام، إلا أنها استئنيت من الأدوار الرسمية والهادفة في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، واستئيدت تمامًا من الحكومة اليمنية الجديدة - للمرة الأولى منذ عقدين. يجب على الأمم المتحدة والسلطات اليمنية بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة المرأة الرسمية والمباشرة، وهو المعيار المنصوص عليه في القرار 1325. بالإضافة إلى ذلك، كما أقر هذا المجلس نفسه، تواجه الناشطات والحقوقيات اليمنيات التهديدات والترهيب والاعتداءات بسبب التعبير عن رأيهن والإفصاح عن الانتهاكات في مجتمعاتهن. لضمان استمرار المرأة اليمنية في لعب أدوار نشطة في الحياة العامة، من المهم جداً أن تتمكن من القيام بذلك دون خوف.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة

يشعر الشعب اليمني بالوحدة وخيبة الأمل لتخلي المجتمع الدولي عنه. فنحن بحاجة لمساعدتكم، نحتاجها الآن أكثر من أي وقت مضى.

لذلك نحث مجلس الأمن على:

- مضاعفة الجهود لإشراك أطراف النزاع وداعميهم لتأمين وقف إطلاق نار مستدام وشامل على مستوى الدولة، بما يتماشى مع القرار 2532 (2020)، من شأنه أن يدعم الظروف القابلة للحياة ولحماية المدنيين، بمن فيهم النساء، ويؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام. يستدعي ذلك ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية الرياض كنقطة انطلاق لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمعات التي تعيش في المحافظات الجنوبية.
- مزيداً من التنسيق وتحشيد الموارد مع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي لها تأثير على أطراف النزاع، للإسراع بعملية سلام شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والمجتمع المدني من جميع الخلفيات السياسية وجميع مناطق اليمن، بما في ذلك الجنوب، في جميع المسارات والمراحل الدبلوماسية لعملية السلام، مع ضمان حصة لا تقل عن 30٪ من النساء على وجه السرعة.
- دعوة قيادة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) والمجتمع الدولي إلى زيادة الدعم للمنظمات المحلية والوطنية التي تقودها النساء اليمنيات ومنظمات حقوق المرأة، ولا سيما التمويل الأساسي والمرن والمستدام، والتأكيد علناً على الجهود الحاسمة والشرعية للنساء من بناء السلام والعاملين في المجال الإنساني.
- المبادرة والتنسيق مع الدول الأعضاء لتوفير حزمة إنقاذ اقتصادية فعالة ومستدامة لليمن. يجب أن تتضمن الحزمة تدابير فعالة ومستدامة للمساعدة في استقرار الاقتصاد وتقوية النظام المالي لمنع المزيد من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية وتحسين الظروف المعيشية.

شكراً لكم!